الكرامة
Alkarama

2025

التقرير السنوي

المحتويات

02 عن الكرامة
04 تمهيد
05 الخليج
12 المغرب
19 المشرق
24 النيل

عن الكرامة

مساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

الكرامة منظمة غير حكومية تُعنى بحقوق الإنسان، أُسِّسَت عام 2004 بهدف مساعدة جميع من يتعرضون – أو يُواجهون خطر التعرّض – في العالم العربي للإعدام خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي.

وتعمل الكرامة بوصفها جسرًا يربط بين الضحايا الأفراد وآليات حقوق الإنسان الدولية، وتسعى إلى عالمٍ عربي يعيش فيه جميع الأفراد في حريةٍ وكرامة، وتخضع فيه الحقوق لِحُكم القانون.

تُقدّم الكرامة مساعدة قانونية مجانية لضحايا أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، من دون أي تمييز.وتركّز المنظمة جهودها على الانتهاكات التي تطال الحق في الحياة، والكرامة الإنسانية، والسلامة الجسدية، والحريات، بما في ذلك الإعدامات خارج نطاق القضاء، والاختفاءات القسرية، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي.

ومن خلال الاستفادة من آليات حقوق الإنسان الدولية، والعمل بشكل وثيق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، نقوم بتوثيق الحالات الفردية للانتهاكات عبر التواصل المباشر مع الضحايا أو أسرهم أو محاميهم، ونتقدّم بشكاوى نيابةً عنهم إلى الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، نطالب منها التدخّل لدى الدولة المعنية لوضع حدٍّ لهذه الانتهاكات.

كما تُتيح الكرامة مساحةً لإيصال أصوات الضحايا أو أسرهم عبر نشر رواياتهم، فضلًا عن نشر التوصيات الصادرة عن مختلف آليات الأمم المتحدة بشأن قضاياهم، وذلك عبر موقعنا الإلكتروني وقنواتنا على وسائل التواصل الاجتماعي. ونستخدم كذلك وسائل الإعلام، وحملات المناصرة والضغط، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، لضمان حماية الضحايا.

تشجيع الإصلاحات العملية لحماية حقوق الإنسان في بلدان المنطقة العربية

استنادًا إلى خبرتنا في الشأن العربي وإلى الحالات الفردية التي توثّقها الكرامة، نُعدّ تقارير معمّقة حول أوضاع حقوق الإنسان في كل واحدة من الدول العشرين التي نغطيها. وقد تكون هذه التقارير عامة، أو مذكرات تُقدَّم إلى هيئات المعاهدات – مثل لجنة مناهضة التعذيب (CAT)، ولجنة حقوق الإنسان (HRCtee)، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري (CED) – قبيل استعراض أوضاع

دولة ما، أو مساهمات تُرفع إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل (UPR) التابعة لمجلس حقوق الإنسان، والتي تُجرى كل أربع إلى خمس سنوات. كما نعمل مع المجتمع المدني المحلي للمشاركة في مراجعة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية التي يُجريها الجهاز الفرعي للاعتماد في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI). وبناءً على المعلومات المقدَّمة لهذه الآليات، تصدر توصيات تهدف إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان في الدولة المعنية، ويمكن للمجتمع المدني المحلي الاستفادة منها للضغط من أجل تنفيذها.

رفع الوعي بحقوق الإنسان في العالم العربي

كما تسعى الكرامة إلى لفت انتباه وسائل الإعلام إلى القضايا والأوضاع التي تغطيها، بما يساعد الضحايا على إيصال أصواتهم، ويُسلّط الضوء على حالة حقوق الإنسان في البلدان المعنية، وذلك عبر البيانات الصحفية، فضلًا عن التقارير والتحليلات العلنية المنشورة في وسائل إعلام مختلفة.

تمهيد

السعي إلى المساءلة وسط استمرار الظلم

في جميع أنحاء العالم العربي، تتواصل انتهاكات الحقوق الأساسية وتستمر في التفاقم. فمن المغرب العربي إلى المشرق، وعلى امتداد نهر النيل وفي مختلف أنحاء الخليج، تواصل السلطات تشديد القيود، وقمع الأصوات المعارضة، ومعاقبة كل من يجرؤ على كسر حاجز الصمت وكشف الظلم. تُكمَّم الأفواه، وتُقيَّد الحريات، وغالبًا ما يسود الإفلات من العقاب. غير أن خلف كل رقم إحصائي تكمن حيوات بشرية محطمة، ومضطربة، بانتظار أن يُصغى إليها.

في هذا المناخ القمعي، واصلت الكرامة الوقوف إلى جانب الضحايا وعائلاتهم في سعيهم نحو الحقيقة والعدالة والكرامة. واستجابةً لنداءات استغاثة لا حصر لها، واصلت الكرامة أداء رسالتها بإصرار، جنبًا إلى جنب مع أولئك الذين يرفضون الاستسلام للصمت. ولم تكن هذه الرحلة خالية من العقبات؛ إلا أن العزيمة التي قادت الكرامة منذ يومها الأول ظلت راسخة لا تتزعزع.

وطوال العام، اضطلعت الكرامة وفريقها المتفاني بعملهم في مختلف أنحاء العالم العربي لتوثيق الانتهاكات، والتنديد بالتجاوزات، والسعي إلى المساءلة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان. واستنادًا إلى خبرتها المعترف بها، ساهمت الكرامة في آليات وإجراءات الأمم المتحدة، بما يضمن إيصال أصوات الضحايا، وعرض الحقائق أمام الآليات المختصة بدقة ومصداقية.

لم يخلُ هذا النضال من ثمن، فقد واجهت الكرامة نفسها أعمالًا انتقامية. ومع ذلك فإن هذه التحديات لم تُضعف عزيمتها، بل على العكس، زادتها قوة، وأكّدت مشروعية عملها وضرورة رسالتها. وطالما استمر الضحايا في السعي لتحقيق العدالة، ستبقى الكرامة إلى جانبهم.

وإذ تسترشد الكرامة بالاسم الذي اشتُقت منه، مستمدةً منه إصرارها والتمسك بمبادئها، فإنها ستواصل إضاءة الدرب حيث يحاول الظلام أن يسود، وفيةً لرسالتها منذ تأسيسها عام 2004، ثابتةً على قيمها، راسخةً في إيمانها بأن حقوق الإنسان يجب الدفاع عنها دون أي مساومة.

الخليج

وسط السرديات الأمنية السائدة، والتشريعات القمعية، واستمرار الإفلات من العقاب في منطقة الخليج، واصلت الكرامة بثبات مهمتها في الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من خلال تقديم الشكاوى الفردية، والمساهمة بخبرتها في آليات المراجعات الدورية الدولية، والقيام بأنشطة مناصرة موجّهة لتعزيز المساءلة وحماية الحقوق الأساسية.

في الكويت، قيّدت الإجراءات المتخذة بذريعة الأمن الوطني الحريات العامة بشكل متزايد، مما أسهم في تلاشٍ ملموس للحقوق المدنية.

وبالمثل، في عُمان، لا تزال حرية التعبير والتجمع السلمي مقيّدة بشدة، الأمر الذي تفاقم بفعل التشريعات القمعية والتطبيق التعسفي للقوانين ذات الطابع الأمني.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، أدّت حالات موثّقة من الاعتقال التعسفي بحق أفراد مارسوا حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي إلى لفت انتباه آليات الأمم المتحدة إلى القيود المنهجية المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية.

أما في المملكة العربية السعودية، فقد اتبعت السلطات أنماطًا مماثلة، حيث قمعت المعارضة من خلال قوانين تقوّض الحقوق الجوهرية، وممارسات الاحتجاز التعسفي، وإجراءات تُبرَّر بذريعة الأمن الوطني، في انعكاس لاتجاهات رُصدت على مستوى المنطقة ككل. وقد قامت الكرامة بتوثيق هذه الانتهاكات بدقة والمساهمة بعرضها أمام الهيئات الدولية.

وأخيرًا، في اليمن، حيث يؤدي النزاع المستمر إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان وترسيخ الإفلات من العقاب، واصلت الكرامة جهودها لمعالجة الانتهاكات الجسيمة وتعزيز حماية حقوق الإنسان.

الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير والإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان

خلال هذا العام، لاحظت الكرامة أن التدابير المبرَّرة تحت ذريعة الأمن تشكل تهديدات جدّية وملموسة على ممارسة الحريات الفردية والعامة.

ففي الكويت، أدخلت السلطات نظامًا إلزاميًا للتعريف الجيني والبيومتري للمواطنين، جرى تقنينه بموجب قرار وزاري وهو ما اعتبرته الكرامة تدخلاً تعسفيًا من الدولة للحد من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل البنوك والرعاية الصحية والإدارة العامة لأولئك الذين لا يمتثلون له.

وتجسّد قضية النائب السابق شعيب المويزري—الذي مُنع مجددًا من دخول الكويت بعد رفضه التسجيل البيومتري—الأثر العملي لهذه الإجراءات على حرية التنقل والخصوصية والمساواة في المعاملة. وقد أكدت الكرامة مرارًا عدم اتساق هذه التطورات مع التزامات الكويت الدولية في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بحماية الخصوصية والحرية الشخصية والحريات العامة الأساسية.

وفي 14 أبريل/ نيسان 2025، سلطت الكرامة الضوء على الأثر السلبي للإجراءات الأمنية المتبعة في سياق مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان والحريات العامة. ففي مساهمتها لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة السنوي حول الإرهاب وحقوق الإنسان، لفتت الكرامة الانتباه إلى إساءة استخدام القوانين الفضفاضة والغامضة لمكافحة الإرهاب لتجريم النشاط السلمي، وقمع المعارضة، وتقويض ضمانات المحاكمة العادلة. وقد انعكست العديد من هذه المخاوف مباشرة في التقرير، الذي دعا إلى تعريفات دقيقة للإرهاب وإلى الامتثال الكامل لتدابير مكافحة الإرهاب مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

كما جرى التأكيد على قمع الحريات العامة في اليمن، حيث لا يزال الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان يتعرضون للضغوط والتهديدات وأعمال العنف.

وفي 3 مايو/ أيار 2025، وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، عبّرت الكرامة عن بالغ قلقها إزاء التآكل المستمر لحرية الصحافة في اليمن، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين أو الحكومة. وفي بلد تمزقه الصراعات، يكون الصحفيون في معظم الأحيان المصدر الوحيد للمعلومات إلى العالم الخارجي، حيث ندّدت الكرامة بالقمع المنهجي لحرية التعبير وبالإفلات المستمر لمرتكبي الانتهاكات من العقاب، داعية إلى احترام الحريات العامة الأساسية وإجراء إصلاحات قضائية لحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي الإمارات العربية المتحدة، لا تزال القيود الشديدة المفروضة على الحريات العامة تقوّض ممارسة الحقوق الأساسية، ولا سيما حرية التعبير وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. فالأصوات المستقلة والصحفيون والمعارضون السياسيون يجري إسكاتهم بشكل روتيني من خلال قوانين الأمن الوطني والجرائم الإلكترونية ذات الصياغة الفضفاضة، والتي تُستخدم لتجريم الانتقاد السلمي لسياسات الدولة.

وتجسّد قضية رجل الأعمال اليمني السيد عبد الله عبدالوهاب—المحكوم بالسجن خمسة عشر عامًا على خلفية منشورات له في فيسبوك انتقد فيها الضربات الجوية الإماراتية في اليمن—هذا النمط من القمع. ففي 11 مارس/ آذار 2025، قدّمت الكرامة قضيته إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD)، منذّدة باعتقاله التعسفي في 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2022 في الشارقة، واحتجازه في الحبس

الانفرادي في سجن الصدر بأبوظبي، وغياب ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة طوال مدة محاكمته. كما دأبت الكرامة على لفت الانتباه إلى حالات مماثلة، بما في ذلك فرض أحكام بالسجن المؤبد على سجناء الرأي والمعارضين السياسيين، مسلّطة الضوء على توظيف القضاء لقمع المعارضة وغياب استقلاليته. ومن خلال الرصد والمناصرة، شددت الكرامة على أن هذه الممارسات تسهم في التآكل المنهجي للحريات العامة في الإمارات، في انتهاك للالتزامات الدولية المتعلقة بحماية حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير.

الحق في الحرية والأمان الشخصي: الإخفاء القسري، الإعدامات خارج نطاق القضاء، التعذيب، الاحتجاز التعسفي

في عُمان، وفي يوليو/ تموز 2025، قدّمت الكرامة في سياق الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل للبلاد (UPR)، تقريرًا إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عبّرت فيه عن قلقها إزاء الحق في الحرية والأمان الشخصي. وفي مساهمتها المكتوبة، وثّقت الكرامة حالات الاعتقال والملاحقة التعسفية للصحفيين والنشطاء والمواطنين بسبب ممارستهم لحقوقهم، مسلّطة الضوء على عمل إطار قانوني وقضائي يفتقر إلى الاستقلالية وضمانات الإجراءات القانونية. كما ندّدت بالمضايقات المستمرة والترهيب الذي يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان وبمحدودية تعاون السلطات مع آليات حقوق الإنسان الدولية.

وفي المملكة العربية السعودية، وثّقت الكرامة انتهاكات جسيمة للحق في الحرية والأمان الشخصي، بما في ذلك الإعدامات خارج نطاق القضاء، والاحتجاز التعسفي، والمضايقات القضائية.

وفي 8 أبريل/ نيسان 2025، أعربت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، السيدة ماري لولور، عن قلقها إزاء استمرار احتجاز الناشط الحقوقي السعودي وأحد مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، السيد محمد صالح البجادي، رغم الانتهاء رسميًا من مدة محكوميته السابقة في 2023.

وكانت الكرامة قد أحالت قضيته في البداية إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، مبرزةً الاعتقالات التعسفية المتكررة والاحتجاز المطوّل الذي تعرّض له كجزء من حملة أوسع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة.

وتُعدّ قضية البجادي مثالًا دالًا على نمط الاحتجاز التعسفي المفتوح الأجل في البلاد؛ إذ يخضع حاليًا لإجراءات قضائية جديدة بدأت بعد عامين من إكمال محكوميته، مما أثار مخاوف جدية لدى خبراء الأمم المتحدة بشأن غياب الضمانات الإجرائية وخطر الحرمان التعسفي من الحرية.

كما يجسّد الاستخدام التعسفي لعقوبة الإعدام—بما في ذلك في القضايا التي تنطوي على ممارسة حقوق أساسية مثل حرية التعبير—هذه الانتهاكات المستمرة للحق في الحياة والحرية.

وفي يونيو/ حزيران 2023، أدانت الكرامة بشدة إعدام الصحفي السيد تركي الجاسر، بعد سبع سنوات من اعتقاله واختفائه القسري. وبعد اعتقاله، أخطرت الكرامة آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، مؤكدة أن التهم الغامضة الموجهة إليه —ومنها الخيانة المزعومة، والتعاون مع جهات أجنبية، وتمويل الإرهاب— استُخدمت في الواقع لإسكاته بسبب تعبيره السلمي عبر الإنترنت.

ومرة أخرى هذا العام، دفعت الانتهاكات المستمرة للحريات الأساسية الكرامة إلى إيلاء اهتمام خاص بالمملكة العربية السعودية، حيث لا تزال الممارسات القمعية والانتهاكات الجسيمة الأخرى مصدر قلق بالغ.

بؤرة تركيز

حقوق الإنسان على مفترق طرق بين الحرية والسيطرة

السعودية

في الوقت الذي سعت فيه المملكة إلى تعزيز صورتها الدولية، لا سيما عبر تنظيم فعاليات رياضية كبرى مثل كأس العالم، لم تتمكّن جهودها الدعائية من حجب الانتهاكات الجسيمة والمستمرة للحقوق الأساسية.

وفي هذا السياق، قدّمت الكرامة شكوى إلى الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) للطعن في قرار منح استضافة كأس العالم 2034 للمملكة العربية السعودية، مؤكدة أن عملية الاختيار جرت بطريقة متعجلة وغير شفافة، من دون إجراء تقييم مستقل لمخاطر انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أبرزت جهود المناصرة التي قامت بها المنظمة الانتهاكات المستمرة في المملكة، بما في ذلك قمع المعارضة، والاعتقال التعسفي، وحالات الاختفاء القسري، فضلًا عن ظروف عمل العمال المهاجرين، وهي أمور كان ينبغي على فيفا تحديدها. كما ذُكّر الاتحاد الدولي بأنه – بوصفه الجهة المنظمة للفعاليات الرياضية الدولية – يتحمّل مسؤولية مباشرة في مجال حقوق الإنسان، وعليه القيام بالعناية الواجبة، بما في ذلك المشاورات الشفافة والتقييمات المستقلة للمخاطر المرتبطة بترشيح السعودية.

وانسجامًا مع نهجها المتّبع منذ تأسيسها، واصلت الكرامة الدفاع عن الأفراد المحتجزين تعسفًا، وقدّمت قضاياهم إلى آليات الأمم المتحدة سعيًا إلى الإفراج عنهم.

ولي عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان (يمين)، **ورئيس الفيفا جياني إنفانتينو** (يسار)، في استاد البيت في الدوحة، قطر. أسوشيتد بريس 20 نوفمبر 2022.

ففي 5 مارس/ آذار 2025، عرضت المنظمة قضية السيد سليمان الدويش، وهو شخصية دينية سعودية اعتُقلت في أبريل/ نيسان 2016 على يد الحرس الشخصي لولي العهد عقب نشره رسائل ناقدة، أمام الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD). ووفق شهادات عدد من المعتقلين، فقد عُرض على ولي العهد وتعرّض للضرب، ثم احتُجز لاحقًا في سجن الحائر، وتحديدًا في قسم "المباحث"، دون أن تتلقى أسرته أي معلومات عنه.

وخلال العام، أثمرت الجهود الدؤوبة للكرامة وتوثيقها الدقيق نتائج مهمة أمام الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. فقد اعترف الفريق العامل، في 30 مايو/ أيار 2025 بموجب الرأي رقم 37/2025، بالطبيعة التعسفية لاحتجاز السيد بسّام الجلّادي، وهو مواطن يمني اعتقلته السلطات اليمنية في مايو/ أيار 2019 بذريعة صلة مزعومة بالإرهاب، ثم نُقل لاحقًا إلى السعودية دون اتباع إجراءات شفافة.

كما اعترف الفريق العامل، في 1 أبريل/ نيسان 2025 بموجب الرأي رقم 1/2025، بالطبيعة التعسفية لاحتجاز السيد محسن صالح ناصر العولقي، وهو مواطن يمني اعتُقل في مايو/ أيار 2021 بالرياض بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي ودعمه المزعوم لجماعة دينية مثيرة للجدل، وذلك دون مذكرة توقيف أو مبرر رسمي.

وأخيرًا، في 18 يوليو/ تموز 2025، اعتبر الفريق العامل احتجاز السيد محمد الوادعي – وهو داعية يمني اعتُقل في 19 أكتوبر/ تشرين 2022 بسبب إعادة نشر تغريدة تنتقد بعض السياسات السعودية، من دون مذكرة توقيف أو إخطار رسمي بالتهم – اعتبره احتجازًا تعسفيًا، وذلك بموجب الرأي رقم 31/2025.

وقد حُرم جميع هؤلاء الأفراد من حقهم في التمثيل القانوني، وتعرضوا لفترات احتجاز مطوّلة دون محاكمة عادلة، ووُضعوا في الحبس الانفرادي. وفي كل آرائه، أوصى الفريق العامل بالإفراج الفوري عنهم، ومنحهم تعويضات، وفتح تحقيقات مستقلة.

ومع ذلك، ما تزال جهود الكرامة مقيّدة بسبب استمرار تقاعس السلطات عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتعاونها المحدود– إن لم يكن منعدمًا – مع آليات حقوق الإنسان.

وأعربت الخبيرة المستقلة السيدة كلوديا مالر، المكلّفة برصد تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، عن أسفها لعدم السماح لها بزيارة كل من الدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي، الأكاديمي والباحث الديني البارز، والدكتور سلمان بن فهد العودة، الأكاديمي والمدافع عن حقوق الإنسان.

وقد اعتُقل الدكتور سفر الحوالي في يوليو/ تموز 2018 عقب نشر كتاب ينتقد السلطات. وقد اعتُرف باحتجازه كحالة احتجاز تعسفي من قبل الفريق الأممي العامل بموجب الرأي رقم 26/2023 المعتمد في عام 2023. كما أُحيلت قضيته إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، التي أدانت في مايو/ أيار 2024 عزله المطوّل وظروف احتجازه اللاإنسانية، ودعت إلى الإفراج عنه، أو على الأقل اتخاذ تدابير عاجلة تراعي حالته الصحية.

أمّا الدكتور سلمان بن فهد العودة، الذي اعتُقل في سبتمبر/ أيلول 2017 على خلفية منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد خلص الفريق العامل، في رأيه رقم 56/2023، إلى أن احتجازه تعسفي، موضحًا أن السلطات السعودية فشلت في تقديم أي مبرر قانوني لاحتجازه بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية. وقد شدّد خبراء الأمم المتحدة على تجاوز فترة احتجازه السابق للمحاكمة أربع سنوات، إلى جانب توثيق حالات تعذيب وحرمان من الرعاية الطبية. ودعا الفريق العامل لاحقًا إلى الإفراج الفوري عنه، ومنحه تعويضًا مناسبًا، وفتح تحقيق مستقل ومحاسبة المسؤولين. كما أُحيلت قضيته إلى لجنة حقوق الأشخاص

ذوي الإعاقة في يناير/ كانون الثاني 2021 للمطالبة بتدابير عاجلة لحمايته وأسرته.

وخلال العام الماضي، تكللت نضالات الكرامة – رغم رفض السلطات المستمر التعاون وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة – ببعض النتائج الملموسة، تمثلت في الإفراج المتأخر عن عدد من المحتجزين الذين تابعت المنظمة ملفاتهم.

ومن بين هؤلاء: السيد عبدالعزيز الشبيلي، الناشط الحقوقي وعضو جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم)، والدكتور خالد العودة، والأكاديمي الدكتور محمد القحطاني، والمحامي عيسى النخيفي – وجميعهم اعتُقلوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم الأساسية في حرية الرأي والتعبير – حيث تم الإفراج عنهم.

وتعكس هذه النتائج – التي تحققت بعد سنوات من الاحتجاز التعسفي وبفضل جهود المناصرة المستمرة للكرامة منذ البداية – الأثر الهادئ والملموس للالتزام المبدئي والدؤوب، وتذكّر بأن التفاني والإصرار يمكنهما، حتى في أكثر البيئات تقييدًا، أن يفسحا المجال تدريجيًا للعدالة والكرامة الإنسانية.

المغرب

على مدى العام الماضي، واصلت الكرامة أعمال التوثيق والرصد والمناصرة في مواجهة الانتهاكات الجسيمة والمستمرة لحقوق الإنسان في بلدان المغرب العربي، سعيًا لضمان التطبيق الفعلي للالتزامات الدولية.

في الجزائر، تفاقمت حالة تآكل الفضاء المدني وسيادة القانون، يتجلى ذلك من خلال عمليات الاحتجاز التعسفي واسعة النطاق، والمضايقات القضائية، واستمرار إفلات الجناة من المساءلة. ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والمحامون يواجهون قمعًا منهجيًا في مناخٍ يتسم بالفساد وتجريم المعارضة السلمية.

وفي تونس، ازداد الوضع سوءًا، مع ازدياد النزعة الاستبدادية واتجاه السلطات نحو حملة قضائية وسياسية واسعة استهدفت شخصيات معارضة وقضاة مستقلين. وقد لاحظت الكرامة بقلق شديد أنّ الاعتقالات التعسفية وفترات الاحتجاز الطويلة أصبحت ممارسة شائعة، تقوّض الضمانات الأساسية للإجراءات القانونية المفترضة واستقلال القضاء.

أما في المغرب، فلا تزال الحريات العامة – ولا سيما حرية التعبير وتكوين الجمعيات – خاضعة لقيود شديدة. وخلال العام، قُدمت شكاوى فردية باسم ناشطين سلميين ومدافعين عن حقوق الإنسان يواجهون أحكامًا بالسجن، في ظل تزايد استخدام القضاء كأداة لإسكات المعارضة وتقويض المشاركة المدنية.

وفي موريتانيا، دفعت المخاوف المستمرة بشأن انتهاكات الحريات العامة والحق في الحياة والحرية وأمن الأشخاص دفعت الكرامة إلى مواصلة المتابعة الدقيقة والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحث السلطات على احترام التزاماتها الدولية.

أمّا في ليبيا، فلا تزال الأوضاع مقلقة بدرجة كبيرة، حيث تتفشى حالات الاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز التعسفي في ظل انهيار مؤسسات الدولة. وقد سلطت الكرامة الضوء على استمرار الإفلات الواسع من العقاب والحاجة العاجلة إلى المساءلة واتخاذ إجراءات دولية منسّقة لاستعادة سيادة القانون.

الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، التجمع السلمي، التعبير والإعلام، المدافعون عن حقوق الإنسان

شهد المغرب هذا العام استمرار القيود الشديدة على الحريات العامة، ولا سيما حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

وتجسّد قضية الناشطة السيدة سعيدة العلّامي – التي أحالتها الكرامة إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD) في 25 أبريل/ نيسان 2024 – كيف يجري إسكات أي صوت ناقد عبر الاعتقال التعسفي وتوجيه تهم لا أساس لها. فقد اعتُقلت بسبب تعبيرها السلمي عن آراء ناقدة عبر الإنترنت، ووجّهت إليها اتهامات عدة، من بينها "إهانة موظفين عموميين" و"الإساءة إلى مؤسسات الدولة".

كما ظل الوضع في تونس مثيرًا للقلق بالقدر ذاته، حيث أدانت الكرامة التدهور العميق للحريات العامة منذ عام 2021. فقد واصلت السلطات ملاحقات قضائية بدوافع سياسية ضد المعارضين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، في إجراءات شابها تدخل السلطة التنفيذية وغياب العدالة وقيود جسيمة على حق الدفاع.

وفي 27 فبراير/ شباط 2025، أحالت الكرامة قضية السيد نور الدين البحيري، وزير العدل الأسبق، إلى الفريق العامل. وقد احتُجز تعسفًا منذ فبراير 2024 بتهم لا أساس لها، ما يعكس الدوافع السياسية وراء احتجازه واستغلال المنظومة القضائية لقمع المعارضة.

وفي الأثناء، تصاعدت وتيرة قمع المجتمع المدني: من مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان، وترهيب المنظمات غير الحكومية، والاستخدام التعسفي لتشريعات مكافحة الإرهاب لتجريم التعبير النقدي، إلى تصاعد الضغوط على وسائل الإعلام وفرض قيود متزايدة على حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

كما أبرزت الكرامة تردّي أوضاع السجون في تونس، بما في ذلك العزل، وتقييد الزيارات، وضعف الوصول إلى الرعاية الطبية للمعتقلين السياسيين.

وفي هذا السياق، لفتت الكرامة الانتباه إلى قضية السيد راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة ورئيس البرلمان، والتي أحيلت إلى الفريق العامل في 5 ديسمبر/ كانون الأول 2023. وقد حوكم أولًا بتهمة "تمجيد الإرهاب"، وجرى اعتقاله دون مذكرة علنية، ومُنع من الاتصال بمحاميه لمدة 48 ساعة، وأودع سجن المرناقية. وأثناء احتجازه، وُجهت إليه عدة تهم إضافية استُخدمت لتبرير استمرار حبسه إلى أجل غير معلوم.

كما امتدّ التوظيف السياسي للقضاء ليطال القضاة أنفسهم؛ حيث اعتُبر احتجاز القاضي بشير العكرمي -بموجب شكوى قدمتها الكرامة إلى الفريق- تعسفيًا في الرأي رقم 2/2025 الصادر في 1 أبريل/ نيسان 2025، ما يعكس لجوء السلطات إلى الانتقام القضائي لتقويض استقلال القضاء وسيادة القانون.

الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي: حالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والاحتجاز التعسفي

في المغرب، تابعت الكرامة قضية المحامي محمد زيّان، وزير حقوق الإنسان الأسبق، ورئيس سابق لهيئة المحامين بالرباط ومؤسس الحزب الليبرالي المغربي. وقد اعتُقل خلال عام 2022 وأدين في عدة قضايا بدوافع سياسية. وأُحيل ملفه إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم

المتحدة (CCPR) في 24 فبراير/ شباط 2024، التي دعت المغرب إلى اتخاذ تدابير عاجلة لحماية حقوقه. ولاحقًا، أحالت الكرامة قضيته إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في 14 مايو/ أيار 2024 طلبًا للاعتراف بالطبيعة التعسفية لاحتجازه.

وبصفته مدافعًا ملتزمًا عن العدالة وحرية التعبير، يجسّد السيد زيّان منذ سنوات مسار النضال من أجل الكرامة الإنسانية وسيادة القانون في المغرب. ويعكس استمرار احتجازه وما يواجهه من انتقام مدى رسوخ الممارسات القمعية ضد الأصوات المعارضة. وإلى جانبه في هذا المسار المشروع، تواصل الكرامة تضامنها للإفراج عنه والتنديد بالانتهاكات التي يتعرض لها وإبقاء قضيته في صدارة الاهتمام الدولي.

وفي يونيو/ حزيران 2025، ساهمت الكرامة في إعداد ملف مراجعة المغرب المقبلة أمام لجنة حقوق الإنسان CCPR، وقدّمت تقريرًا شاملًا وثّق انتهاكات مستمرة عبر قضايا ملموسة وطرح توصيات موجهة لمعالجتها.

وبالمثل في ليبيا، ما تزال حالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي مستمرة في ظل إفلات كامل من العقاب.

وفي 18 يونيو/ حزيران 2025، أطلقت الكرامة نداءً عاجلًا بشأن خمسة مواطنين سوريين اختفوا بعد احتجازهم في بنغازي عقب اعتقالهم تعسفًا بسبب تعبيرهم السلمي عن الفرح برحيل بشار الأسد. وقبل اختفائهم، أُحالت قضيتهم إلى الفريق العامل في 18 فبراير/ شباط 2025، موضحةً أن حرمانهم من الحرية جاء مباشرة نتيجة ممارستهم حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حرية الرأي والتجمع السلمي.

ويمتد هذا النمط المقلق إلى ما هو أبعد من البالغين، ليطال الفئات الأشد ضعفًا. فقد أحالت الكرامة خلال عام 2025 عدة قضايا إلى فريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري لأشخاص فُقدوا وهم قصّر، من بينهم السيد وائل المالكي والسيد يوسف العرفي، مبرزةً خطورة الاختفاء القسري عند وقوعه في سن الطفولة.

وفي الوقت نفسه، ظهر عدد من ضحايا الاختفاء القسري من مراكز احتجاز سرية تديرها ميليشيات. ومن بينهم السيد مرعي صالح محمد العريفي، الذي اعتُقل خلال عام 2024 في طرابلس على يد ميليشيا مسلحة، وبقي مصيره مجهولًا إلى أن أحالت الكرامة قضيته إلى فريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري بالأمم المتحدة WGEID في مطلع يونيو/ حزيران 2025.

وتعكس هذه الحالات نمطًا واسعًا من الإفلات من العقاب بين الميليشيات المسلحة التي تعمل خارج الرقابة القضائية، وتواصل تنفيذ الاعتقالات التعسفية والاختفاءات القسرية وانتهاكات جسيمة أخرى. وفي يونيو/ حزيران 2025، دعت الأمم المتحدة إلى فتح تحقيقات عاجلة ومستقلة بشأن أعمال التعذيب والعثور على جثث في عدة مراكز احتجاز تابعة للميليشيات، مؤكدة الطابع المنهجي لهذه الانتهاكات والحاجة الملحة للمساءلة. وهي مخاوف سبق أن حذّرت منها الكرامة مرارًا، مؤكدة ضرورة إخضاع الميليشيات لسلطة الدولة لوقف دوامة الانتهاكات.

وفي هذا الصدد، أعادت الكرامة طرح هذه المخاوف في تقريرها لدورة المراجعة الدورية الشاملة الرابعة لليبيا UPR موثقةً انتهاكات واسعة ومنهجية في أنحاء البلاد، شملت الاعتقال التعسفي، والاحتجاز المطوّل دون محاكمة، والتعذيب، والاختفاء القسري، وكاشفةً ضعف مؤسسات القضاء وتجذّر الإفلات من العقاب. ودعا تقرير الكرامة إلى إصلاحات عاجلة، بما في ذلك إنهاء الاحتجاز التعسفي، وإخضاع الميليشيات لسلطة الدولة، وإعادة بناء قضاء مستقل، بما يوفر أساسًا لتوصيات عملية من الدول الأعضاء.

وانطلاقًا من هذه الجهود، قادت الكرامة تحالفًا من

بعدالمنظمات غير الحكومية NGOs دعا هيئات المعاهدات الأممية إلى استئناف المراجعات الدورية لليبيا، المعلّقة منذ سنوات بسبب عدم الاستقرار، مؤكدة أن استعادة عملية المراجعة الشاملة أمر أساسي لتقييم الوضع الراهن وحث السلطات على اتخاذ تدابير لتعزيز احترام الحقوق الأساسية.

وعلاوة على الشكاوى الفردية، أدانت الكرامة الإفراج عن أسامة نجيم المصري رغم صدور مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بحقه لضلوعه في ارتكاب جرائم حرب، مجددة التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب.

وبالتوازي مع هذه التحديات، أثمرت جهود المناصرة المستمرة للكرامة عن الإفراج عن النائب الليبي حسن سالم الفرجاني وشقيقه محمد في أكتوبر/ تشرين الأول 2025، بعد سنوات من الاحتجاز التعسفي. وكان قد اعتُقل تعسفًا على يد ميليشيا "الردع" واحتُجز في قاعدة معيتيقة الجوية، وأحالت الكرامة قضيتهما إلى الفريق العامل WGAD في يوليو/ تموز 2024.

هذا التقدم المهم لا يبرز الأثر الملموس لعمل الكرامة فحسب، بل يؤكد أيضًا الأهمية البالغة لمواصلة الانخراط والمناصرة الدولية من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان وإيجاد مساحات للعدالة وكرامة الإنسان.

بؤرة تركيز

تحت وطأة السلطة القمعية: وضع حرج لحقوق الإنسان

جمال الدين لعسكري مع طفله الوحيد عام 1991 قبل أن تغيبه السجون (أرشيف الكرامة)

الجزائر

طوال العام، واصلت الكرامة التزامها بالدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر من خلال توثيق الانتهاكات الجسيمة والمستمرة والانخراط مع الآليات الدولية لحماية الضحايا. في أوائل يناير/كانون الثاني 2025، أعربت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، السيدة ماري لولور، عن قلق بالغ إزاء الاحتجاز التعسفي، والمضايقات القضائية، وأعمال الترهيب، وتجريم النشاط السلمي. وتعكس ملاحظات الخبيرة الأممية المخاوف السابقة والمتكررة التي عبّرت عنها الكرامة بشأن التشريعات الجزائرية – ولا سيما المادة 87 مكرر من قانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب – والتي استُخدمت بشكل منهجي لتقييد حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. إن التطبيق التعسفي لهذه القوانين القمعية يجرّم أنشطة سلمية بحتة، كاشفًا عن إطار قانوني صُمّم للحفاظ على القبضة الحديدية المفروضة على الأصوات الناقدة وعرقلة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

وقد دفعت هذه الانشغالات، التي عرضتها الكرامة على مختلف الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، عددًا من أصحاب الولايات في السنوات السابقة إلى توجيه رسائل ادعاء إلى الحكومة الجزائرية، مطالبين إياها بمعلومات مفصلة حول نطاق تطبيق عدد من النصوص والتدابير التشريعية وتنفيذها ومدى امتثالها لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية.

ومع ذلك، فإن القمع المنهجي للمعارضة، مقترنًا برفض الجزائر المستمر التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، قد رسّخ بشكل أكثر مناخ الإفلات من العقاب.

ويتجلى هذا المناخ من الإفلات من العقاب بوضوح في قضية جمال الدين لعسكري، الذي لا يزال محتجزًا منذ 34 عامًا عقب إدانة ذات دوافع سياسية استندت حصريًا إلى اعترافات انتُزعت تحت التعذيب بعد أكثر من شهرين من الاحتجاز الانفرادي دون اتصال بالعالم الخارجي. وقد حُكم عليه ابتداءً بالإعدام ثم خُفف الحكم لاحقًا إلى السجن المؤبد، حيث أُدين عام 1993 بزعم مساعدته لحسين عبد الرحيم، رئيس اتحاد العمال الإسلاميين، الذي أُعدم مع ستة أعضاء آخرين من الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أغسطس/آب 1993 بعد محاكمة جائرة بشكل صارخ قاطعها محامو الدفاع. وفي عام 2014، خلص الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة إلى أن احتجازه تعسفي، ودعا إلى الإفراج الفوري عنه، وهو قرار لم تنفذه السلطات الجزائرية حتى اللحظة.

واصلت الكرامة متابعة قضيته، وقامت هذا العام بإثارتها رسميًا أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (CCPR) ضمن تقريرها حول الرفض المستمر من جانب السلطات الجزائرية للتعاون مع آليات حقوق الإنسان الأممية وعدم امتثالها لالتزاماتها الدولية.

وبعد سنوات، ربما تكون الوجوه قد تغيّرت، لكن الانتهاكات ما زالت مستمرة، تغذيها ممارسات الفساد والتواطؤ داخل مؤسسات من المفترض أن تكفل العدالة والأمن.

في 26 أغسطس/آب 2025، قدّمت الكرامة شكوى إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (CCPR) نيابةً عن السيدة نوال قارة بوسلامة، وهي سيدة أعمال فرنسية-جزائرية، للتنديد بانتهاكات جسيمة ومتكررة لحقوقها الأساسية في الجزائر. وقد أعقبت هذه الانتهاكات رفضها دفع رشوة بقيمة مليوني يورو مرتبطة بعقد عقاري ذي صلة بوزارة الدفاع. وتعرضت لتعليق تعسفي للعقود، وتجميد للأصول، وتهديدات متكررة، ومحاولة تسميم موثقة طبيًا، دون أن تقوم السلطات الجزائرية بأي تحقيق أو اتخاذ تدابير وقائية.

وأكدت شكوى الكرامة بأن هذه الأفعال تنتهك الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في الحياة والأمن والسلامة الجسدية، وحرية التعبير، وممارسة النشاط المهني، والحق في الانتصاف الفعّال. كما أُشير إلى أن هذه الانتهاكات تشكل أيضًا خرقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تُعد الجزائر طرفًا فيها.

وفي نهاية المطاف، يدور مشهد حقوق الإنسان في الجزائر في حلقة مفرغة، يتداخل فيها القمع المنهجي للحريات الأساسية مع إفلات الجناة من العقاب، بما يسمح باستمرار الانتهاكات وتصاعدها. ويُظهر عدم تعاون الجزائر مع الآليات الدولية، بشكل واضح وجلي، غياب أي نية حقيقية لإنهاء هذه الممارسات، في مخالفة مباشرة لالتزاماتها الدولية. ومع ذلك، يظل الضحايا، بدعم من الكرامة، ثابتين على مواقفهم، يواصلون بلا كلل السعي إلى الحقيقة والمساءلة رغم التحديات المستمرة.

في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بعد تقديم الكرامة شكواها، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الرأي رقم 53/2023 الذي وصف فيه احتجاز زيتوت بأنه تعسفي وطلب الإفراج عنه فورًا. واعتبر الفريق العامل أنه محتجز على أساس تمييزي، ولا سيما بسبب روابطه الأسرية وانتقامًا منه لنشاط أخيه المنفي وآرائه السياسية. ووصف خبراء الأمم المتحدة المستقلون قضيته بأنها قضية "ذنب بالتبعية". وأكد الفريق العامل من جديد أنه "في مجتمع حر وديمقراطي، لا يجوز حرمان أحدٍ من حريته بسبب جرائم، حقيقية أو غير حقيقية، ارتكبها أحد أفراد أسرته بالمولد أو الزواج".

كما أشارت السيدة ماري لولور، المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، إلى استهداف أفراد أسر المدافعين عن حقوق الإنسان، وقامت أيضًا بزيارة رسمية إلى الجزائر بين 25 نوفمبر/تشرين الثاني و9 ديسمبر/كانون الأول 2023.

وقالت المقررة الخاصة في بيانها: "يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يختارون العمل خارج إطار المجتمع المدني الذي وضعته الحكومة صعوبات خطيرة، تؤثر أيضًا على أسرهم"، مضيفةً أن "بعض المدافعين عن حقوق الإنسان الذين كنت أنوي مقابلتهم، رفضوا أو ألغوا الموعد في اللحظة الأخيرة، خوفًا من الانتقام".

كما أشارت المقررة الخاصة إلى أن زيارتها "طغى عليها منع عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء منظمات المجتمع المدني وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من الوصول إلى تيزي وزو ووهران أثناء وجودي هناك. وأثناء سفرهم إلى المدينة، تم توقيفهم عند نقاط التفتيش، أو احتجازهم في مركز للشرطة لأكثر من عشر ساعات". لذلك، ذكرت بأن عمل المدافع عن حقوق الإنسان "مشروع، حتى لو كان ينتقد نهج الحكومة تجاه حقوق الإنسان أو حمايتها".

وقد أعربت عن نفس المخاوف التي عبّر عنها زميلها، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية تكوين الجمعيات والتجمع، بعد زيارته إلى الجزائر في سبتمبر/ أيلول، بشأن المادة 87 مكرر من قانون العقوبات لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان.

وذكرت المقررة الخاصة صراحةً في جميع اجتماعاتها تقريبًا مع المسؤولين الحكوميين أن "تعريف الإرهاب في هذه المادة فضفاض للغاية وغامض الصياغة بحيث يتيح مجالًا واسعًا للأجهزة الأمنية لاعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان".

وكما أوصت الكرامة في مناسبات عديدة، دعت وزير العدل إلى النظر في تعديل هذه المادة لضمان أن يكون تعريف الإرهاب والجرائم ذات الصلة "واضحًا ومصاغًا بدقة وغير تمييزي وغير رجعي، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية".

المشرق

في منطقة المشرق، أدّت النزاعات الإقليمية المستمرة وغياب الهياكل المؤسسية الموثوقة إلى وضع السكان في حالة هشاشة متزايدة، حيث تُنتهك الحقوق الأساسية بشكل منتظم في ظل إفلات تام من العقاب.

ففي العراق، واصلت الكرامة جهودها الحثيثة لإلقاء الضوء على حالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة، تعبيرًا واضحًا عن دعمها لعائلات الضحايا وتضامنها مع سعيهم إلى الحقيقة والعدالة.

وفي الأردن، استمرت القيود المفروضة على حرية التعبير والاعتقالات التعسفية والاحتجاز دون محاكمة طوال العام، في انعكاس لتشديد السيطرة السياسية والتآكل المطّرد للحريات الأساسية، الأمر الذي يحدّ بشدة من مساحات التعبير والمشاركة العامة.

أما في لبنان، فقد ظلت الحريات العامة مهددة بسبب غياب الإصلاحات الجدية، فيما أدى التطبيق المحدود للتشريعات القائمة إلى تقليص فعالية الحماية القانونية.

على مدار العام المنصرم، دأبت الكرامة على الدعوة إلى المساءلة الدولية في فلسطين، الأرض التي تمزقها إبادة جماعية متواصلة على يد الاحتلال الإسرائيلي، حيث يواصل المدنيون تحمّل عنف ممنهج لا هوادة فيه، وانتهاكات جسيمة لحقوقهم الأساسية، بالتوازي مع تدمير واسع النطاق للبنية التحتية في ظل غياب تامّ لأي حماية فعّالة.

وفي الوقت ذاته، تابعت الكرامة عن كثب التطورات في سوريا، مع شروع البلاد في عملية إعادة إعمار هشة عقب رحيل بشار الأسد وانتهاء الأعمال القتالية الكبرى.

الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير والإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان

في الأردن، اتخذ القمع منحىً شديدًا، مع انتشار المراقبة الرقمية واستخدام الذرائع الأمنية لتجريم المعارضة. وقد لاحظت منظمة الكرامة بقلق إخضاع الأفراد المتهمين بالإرهاب لمحاكم عسكرية بدلًا من القضاء المدني.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك قضية محمود العطيوي، التي قدّمتها الكرامة في 18 مارس/آذار 2025 إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة (WGAD). فقد اعتُقل العتوي من قبل دائرة المخابرات العامة في الزرقاء بسبب زيارته لمواقع إلكترونية اعتُبرت غير متوافقة، وتعرّض لأسابيع من الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، ثم حوكم بذريعة «الترويج لمحتوى غير قانوني»، في إبراز واضح لحملة القمع المتواصلة ضد حرية التعبير والفضاء المدني في البلاد.

ولم تتوقف محاولات إسكات المنتقدين عند حدود الأردن، بل بلغت مستويات غير مسبوقة من الوحشية في فلسطين.

وطوال العام، راقبت الكرامة الوضع عن كثب، مسلطةً الضوء على جرائم قمع أصوات الإعلام، ودعت بإلحاح المجتمع الدولي إلى وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. وقد جرى التنديد بالقتل المتعمّد للصحفي أنس الشريف وزملائه على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي باعتباره عملًا يهدف بوضوح إلى إسكات الشهود وعرقلة توثيق الانتهاكات، وهو جزء من نمط أوسع قُتل فيه أكثر من 220 صحفيًا في غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وفي 25 أغسطس/آب 2025، أدانت الكرامة بشدة كذلك الغارة الجوية التي استهدفت مجمع ناصر الطبي في خان يونس، وأسفرت عن مقتل عشرات المدنيين، بينهم خمسة صحفيين كانوا يغطون الانتهاكات، ووصفتها بأنها محاولة متعمدة لقمع الحقيقة وتقييد حرية الصحافة، مؤكدة مجددًا أن استهداف الصحفيين يشكل جريمة حرب ويقوض بشكل خطير حرية التعبير.

الحق في الحياة والحرية والأمن: حالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والاحتجاز التعسفي

هذا العام، لا يزال التعذيب في لبنان ممارسة واسعة الانتشار إلى حد كبير دون عقاب، رغم مصادقة البلد على اتفاقية مناهضة التعذيب (UNCAT)، واعتماد قانون مناهضة التعذيب، والتوصيات الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة قبل أكثر من عشر سنوات. وقد جاءت هذه التوصيات عقب تحقيق أجرته اللجنة بناءً على الشكوى المفصلة التي قدّمتها الكرامة عام 2008 بموجب إجراء المادة 20 من الاتفاقية، والتي تضمّنت مؤشرات موثوقة على أن التعذيب كان يُمارس بشكل منهجي في لبنان.

وفي 17 يوليو/تموز 2025، قدّمت الكرامة مساهمتها إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (HRC) قبيل الاستعراض الدوري الشامل الرابع للبنان، منددةً باستمرار استخدام التعذيب، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، ومحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. كما أُثيرت مخاوف بشأن القيود المستمرة على حرية التعبير والتجمع، ودُعيت السلطات اللبنانية إلى تنفيذ إصلاحات حقيقية تضمن المساءلة، واستقلال القضاء، وحماية الحقوق الأساسية.

في سوريا، وعلى الرغم من محاولات البلاد التعافي وإعادة البناء عقب رحيل بشار الأسد، ما تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة دون توقف.

وفي 27 يناير/كانون الثاني 2025، كشف تحقيق أممي بشأن أوضاع حقوق الإنسان في سوريا عن الاستخدام الواسع والمنهجي للاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري من قبل النظام السابق. وأكد التقرير أنه حتى بعد سنوات من النزاع، ما تزال هذه الانتهاكات مستمرة عبر أشكال متعددة من الاحتجاز، مما يخلق تحديات عميقة الجذور أمام المساءلة وتحقيق العدالة.

وتُعدّ قضية اعتقال الناشط الإماراتي جاسم الشامسي في دمشق ونقله إلى مكان احتجاز سري دون توجيه تهم أو إصدار مذكرة قضائية مثالًا حديثًا على استمرار الاحتجاز التعسفي وخطر التعرّض لسوء المعاملة. وقد أعربت الكرامة عن قلقها البالغ إزاء مصيره، لا سيما في ظل خطر تسليمه إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث قد يتعرض للتعذيب، ودعت سوريا إلى احترام التزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، وضمان عدم إعادته إلى بلد يُرجح أن يتعرض فيه لسوء المعاملة.

في فلسطين، ما يزال الحق في الحياة والحرية وأمن الأشخاص يُنتهك بشكل خطير، إذ يواجه المدنيون هجمات متواصلة، وحرمانًا تعسفيًا من الحرية، وأعمالًا ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي، في ما يشكل إبادة جماعية مستمرة.

وقد أقرت لجنة تحقيق دولية مستقلة تابعة للأمم المتحدة بشكل لا لبس فيه بأن إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية في قطاع غزة، وخلصت في تقريرها الصادر في 16 سبتمبر/أيلول 2025 إلى أن السلطات الإسرائيلية نفذت أفعالًا إبادة جماعية – بما في ذلك القتل، وإلحاق أذى جسيم، وفرض ظروف معيشية غير إنسانية، ومنع الإنجاب – بنيّة «تدمير» الجماعة الفلسطينية في غزة.

وخلال عام 2025، تدهور الوضع في غزة إلى كارثة إنسانية حيث استُخدم التجويع بوضوح كأداة للإبادة الجماعية. وقد حُرمت مجتمعات بأكملها عمدًا من الغذاء والماء والإمدادات الطبية، ما حوّل المجاعة إلى سلاح حرب ووسيلة للإفناء.

ورغم الأدلة الواضحة على هذه السياسة، اختار بعض الفاعلين الدوليين إنكار حجم الأزمة أو التقليل من شأنها، الأمر الذي يعزز ثقافة الإفلات من العقاب.

ولم يسلم أحد من هذه الانتهاكات. فقد أصبح الأطفال، على وجه الخصوص، الضحايا الرئيسيين للقصف العشوائي، والنزوح القسري، والحرمان، ليجسّدوا في معاناتهم تدمير أبسط أشكال الحماية الإنسانية. كما جرى استهداف المستشفيات والطواقم الطبية بشكل منهجي، إذ شكّلت الضربات المتكررة على المرافق الصحية خرقًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني واعتداءً مباشرًا على الحق في الحياة والأمن.

وقد واصلت الكرامة التنديد بهذه الانتهاكات، موثّقةً عمليات القتل المتعمد، والاحتجاز التعسفي، وتعذيب المدنيين على يد القوات الإسرائيلية، فضلًا عن الاستخدام الواسع للعقاب الجماعي الذي يحرم السكان من الوسائل الأساسية للبقاء على قيد الحياة.

بؤرة تركيز

السعي إلى الحقيقة والمساءلة بشأن حالات الاختفاء القسري

العراق

على مدى أكثر من عقد من الزمن، ظلّ العراق من بين البلدان الأكثر تضررًا من آفة الاختفاء القسري، وهي ممارسة ما تزال تتسبب في معاناة عميقة لآلاف العائلات التي لا تزال تبحث عن الحقيقة.

وعلى مرّ السنوات، واصلت منظمة الكرامة جهودها لكشف مصير المختفين من خلال التفاعل مع آليات الأمم المتحدة ودعم العائلات في سعيها المضني إلى معرفة الحقيقة. وتسعى المنظمة إلى تسليط الضوء على أكثر من 200 حالة اختفاء قسري في العراق، ضمانًا لعدم نسيان هذه الجرائم، ولإعلاء قيم الحقيقة والعدالة.

وفي هذا السياق، واصلت الكرامة تعاونها مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري (CED) من أجل توضيح مصير هذه الحالات. غير أنّها، وضمن إطار الإجراءات المعتمدة لدى هذه الآلية، لاحظت أن الدولة العراقية لا تتعاون بحسن نية، الأمر الذي دفع اللجنة إلى دعوة الدولة إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية والتعاون على النحو المطلوب.

عراقيون يرفعون صور أقربائهم المخفيين قسرًا في 2018 المصدر: AFP

وخلال هذا العام، ذكّرت الكرامة بأن مأساة الاختفاء القسري في العراق تتجاوز الحدود الوطنية بكثير، إذ لا يزال آلاف العراقيين الذين اختفوا خلال العمليات التي قادتها الولايات المتحدة في عداد المفقودين، تاركين عائلاتهم عالقة في رحلة طويلة ومؤلمة بحثًا عن الحقيقة.

ومن بين القضايا العديدة المعروضة أمام لجنة الاختفاء القسري، تُعدّ قضية اختفاء السيد عايش الحربي، وهو مواطن سعودي، خلال العام الماضي مثالًا إضافيًا على استمرار إنكار العدالة. فقد جرى اعتقاله ثم اختفى لاحقًا أثناء احتجازه، ما دفع الكرامة إلى إحالة قضيته بشكل عاجل إلى اللجنة الأممية المعنية بحالات الاختفاء القسري، التي طلبت بدورها معلومات من السلطات المختصة، دون أن تتلقى أي رد حتى الآن.

وفي الوقت نفسه، لا تزال انتهاكات جسيمة أخرى مستمرة، على الرغم من التوصيات الصادرة خلال آخر استعراض دوري للعراق أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (CCPR).

وفي مارس/ آذار 2025، قدّمت الكرامة تقرير متابعة موازيًا للإسهام في تنفيذ تلك التوصيات، حيث سلّط التقرير الضوء على استمرار إخفاق السلطات في إجراء إصلاحات حقيقية، لا سيما في ما يتعلق بتشريعات مكافحة الإرهاب، وحظر التعذيب، وإدارة منظومة العدالة.

وشدّدت الكرامة على ضرورة إعادة النظر في الصياغات الفضفاضة في قانون مكافحة الإرهاب، التي تُجيز الاحتجاز التعسفي، بل وفرض عقوبة الإعدام، من دون ضمانات كافية وفي أعقاب محاكمات غير عادلة. كما وثّق التقرير العدد المقلق للأفراد المحكومين بالإعدام، وانتشار التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز، وحالات الاختفاء القسري، والظروف اللاإنسانية للاحتجاز، فضلًا عن غياب آليات التفتيش المستقلة والاعتماد على اعترافات انتُزعت تحت الإكراه.

النيل

طوال عام 2025، جرى رصد الحقوق المدنية والسياسية في منطقة النيل في سياق اتسم بالقمع وإسكات الأصوات المعارضة، وبالعنف الصريح وارتكاب الفظائع في السودان.

في جيبوتي، ظلّ اهتمام الكرامة منصبًا على المشهد المتغيّر للحريات الأساسية والحقوق السياسية، مع تدقيق في التحديات الأوسع التي تؤثر على الحيّز المدني.

أما في مصر، فقد ركّزت الكرامة على التقلّص المستمر في مساحة الحريات العامة، كاشفةً عن قمع حرية التعبير، وتجريم المعارضة، والانتهاكات المنهجية للحق في الحياة والحرية وأمن الأشخاص. وسعت أعمال التوثيق والمناصرة إلى إيصال أصوات الفئات الأكثر عرضة للخطر، ولفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذه الانتهاكات.

وفي السودان، استمرّ الرصد في ظل صراع دموي وكارثة إنسانية متفاقمة. وقد جرى توثيق عمليات القتل الجماعي، والهجمات على المدنيين، والنزوح الواسع، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية بدقة، بما يبرز حجم المعاناة والحاجة الملحّة إلى الحماية والمساءلة.

الحريات العامة: الحق في تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير والإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان

شهدت مصر هذا العام استعراضها الدوري الشامل الرابع، حيث عبّرت دول عديدة عن مخاوف طالما وثّقتها الكرامة بشأن القمع المنهجي للمدافعين عن حقوق الإنسان والحريات العامة. وقد دأبت الكرامة مرارًا على إبراز كيفية استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب ذات الصياغات الواسعة لإسكات المعارضة وتقييد عمل المجتمع المدني، بما يجعلها أداة ترهيب أكثر من كونها وسيلة لضمان الأمن.

وفي يناير/ كانون الثاني 2025، عبّرت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، عن مخاوف مماثلة لتلك التي أثارتها الكرامة مرارًا، منددةً بسوء استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لمضايقة النشطاء وترهيبهم واحتجازهم.

وقد سلّطت الضوء تحديدًا على ممارسة "تدوير السجون"، التي تفاقم عزلة الضحايا ومعاناتهم، مشيرةً بشكل خاص إلى قضية السيد إبراهيم متولي، المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان المحتجز منذ عام 2017، والتي كانت الكرامة قد أحالتها إلى الأمم المتحدة. وأكّد بيانها استمرار التهديدات التي يواجهها المدافعون والتآكل المتواصل للحقوق المدنية والسياسية في البلاد.

كما ردّدت دول عديدة خلال الاستعراض الدوري الشامل الرابع لمصر هذه المخاوف، داعيةً السلطات إلى اتخاذ تدابير ملموسة لحماية الحريات العامة وضمان سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان من أي أعمال انتقامية.

وفي الوقت نفسه، كان للأزمة الإنسانية في السودان أثر بالغ على الصحفيين والعاملين في قطاع الإعلام؛ إذ دُمّرت أو نُهبت مؤسسات صحفية عديدة، وقُتل أو أُجبر كثير من الصحفيين على المنفى، وتعرّض تدفّق المعلومات الموثوقة لاضطراب شديد.

الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي: حالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والاحتجاز التعسفي

لا يزال السودان غارقًا في أزمة إنسانية وأمنية حادة، يتعرّض فيها المدنيون للقتل والتعذيب والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي. وقد أثارت الأوضاع في مناطق مثل شمال دارفور وشمال كردفان — حيث سُجلت هجمات متعمدة على المدنيين، وعمليات إعدام ميدانية، واستخدام واسع للاحتجاز التعسفي من قبل قوات الدعم السريع، المدعومة والمسلّحة من دولة الإمارات العربية المتحدة — قلق المتحدثين باسم الأمم المتحدة طوال عام 2025.

وقد تابعت الكرامة هذه الانتهاكات عن كثب، ووثّقت الحالات، وقدّمت شكاوى إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، مطالبةً باتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين، وضمان الإفراج عن المحتجزين تعسفًا، وتحقيق المساءلة بحق المسؤولين.

وفي مصر، استمرت الانتهاكات، حيث لجأت السلطات إلى الاحتجاز التعسفي تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وتعريض المحتجزين لظروف احتجاز لاإنسانية.

وقد وثّقت الكرامة المأساة الإنسانية داخل مجمع سجون بدر 3، حيث واجه المعتقلون السياسيون انهيارات نفسية، ومحاولات انتحار، وعزلة تامة مع حرمانهم من حقوقهم القانونية والعائلية. وفي سجن الوادي الجديد، المعروف باسم «سجن الموت»، أطلق المحتجزون في أغسطس/آب 2025 إضرابات مفتوحة عن الطعام احتجاجًا على حرمانهم من الماء والغذاء والرعاية الطبية والنظافة والزيارات والتواصل القانوني، وهي ظروف ترقى إلى التعذيب الجسدي والنفسي الجماعي.

وقد تابعت الكرامة هذه الانتهاكات متابعةً دقيقة، وقدّمت شكاوى نيابةً عن الضحايا، ووثّقت أنماطًا منهجية من الانتهاكات لا مجرد حوادث فردية معزولة، ودعت إلى فتح تحقيقات عاجلة واتخاذ تدابير فورية لجبر الضرر.

بؤرة تركيز

أصوات مُكمَّمة، وتحركات تضامنية: مواجهة القمع في مصر

الشرطة المصرية تقمع مسيرة تضامنية مع غزة عند نقطة تفتيش على طريق الإسماعيلية. المصدر: (mada) 13 يونيو 2025.

مصر

طوال عام 2025، واصلت منظمة الكرامة التزامها الراسخ بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، مع تركيز خاص على القمع المنهجي لحرية التعبير والنشاط السلمي. وشملت جهود الكرامة توثيقًا شاملًا، وانخراطًا استراتيجيًا مع الآليات الدولية، وأنشطة مناصرة هدفت إلى التصدي للتطبيق التعسفي لتشريعات مكافحة الإرهاب، وتجريم المعارضة، واستهداف الأفراد المنخرطين في الأنشطة الإنسانية أو التضامنية.

وقد تكاملت هذه التدخلات العامة مع المتابعة الدقيقة لحالات فردية، تعكس بوضوح الأثر الإنساني العميق للانتهاكات المنهجية.

ومن بين العديد من حالات الاحتجاز التعسفي الموثقة، تبرز قضية السيد إبراهيم متولي، المحامي ومنسق رابطة أسر المختفين، بوصفها مثالًا دالًا. فمنذ احتجازه عام 2017، سلّطت الكرامة الضوء أمام آليات الأمم المتحدة على احتجازه المطوّل وغير المبرر، وعلى الأوضاع القاسية التي يواجهها، بما يكشف استمرار الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية.

وبالتوازي مع ذلك، أجرت الكرامة تحقيقات مفصلة بشأن أوضاع السجون، بما في ذلك في منطقة الوادي الجديد، حيث يعاني المحتجزون – وكثير منهم محتجزون فقط بسبب ممارستهم حقهم في التعبير المعارض – من حرمان مطوّل، ونقص في الرعاية الطبية، وضغوط نفسية مستمرة. وتؤدي هذه الأوضاع إلى تقييد شديد لقدرة المحتجزين على ممارسة حرياتهم الأساسية، بما في ذلك حقوق التواصل والتجمع والاحتجاج.

واستنادًا إلى هذه المعطيات، ساهمت الكرامة في الإعداد للاستعراض الدوري الشامل الرابع لمصر. وبالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية NGOs، أصدرت الكرامة بيانًا مشتركًا شدّد على خطورة وضع حقوق الإنسان في البلاد. وقد دان البيان احتجاز أكثر من 60 ألف سجين سياسي، ودعا إلى الوقف الفوري لأحكام الإعدام الجائرة، وطالب بحماية ضحايا التعذيب في مراكز الاحتجاز، والإفراج عن النساء المحتجزات، والتأكيد على صون الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن أبرز مظاهر القمع التي برزت خلال هذا العام استهداف الأفراد المنخرطين في أنشطة التضامن مع غزة. فقد مُنع محامون ونشطاء وعاملون في المجال الإنساني من دخول مصر، أو جرى اعتقالهم لمجرد التعبير عن دعمهم لغزة أو تقديمهم المساعدة لها. وتعكس هذه الإجراءات مساعي السلطات لإسكات التعبير السلمي والتضامن الدولي، بما يؤدي فعليًا إلى تمديد الرقابة الداخلية إلى ما وراء الحدود الوطنية.

كما تدخلت الكرامة لحماية مواطنين مصريين مهددين بالتسليم من دول أخرى، من بينها ماليزيا ونيجيريا، مؤكدةً ما قد يتعرضون له من اضطهاد عند إعادتهم إلى مصر بسبب نشاطهم أو مواقفهم التضامنية.

بؤرة تركيز

سبع سنوات من الظلم: سعي الكرامة الدؤوب من أجل حرية الرئيس السابق أحمد سامبي

جزر القمر

في عام 2025، جدّدت منظمة الكرامة مرة أخرى التزامها الراسخ بالدفاع عن الحقوق الأساسية للرئيس القمري السابق أحمد عبد الله محمد سامبي، المحتجز تعسفًا منذ عام 2018 على يد خصمه السياسي السيد أزالي أسوماني. وعلى الرغم من النداءات المتكررة الصادرة عن آليات الأمم المتحدة، لا يزال السيد سامبي محرومًا من حريته في ظروف ترقى إلى مستوى المعاملة اللاإنسانية والمهينة.

وفي يونيو 2025، قدّمت الكرامة بلاغًا إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة (WGAD)، أعربت فيه عن قلقها إزاء تدهور ظروف احتجاز السيد سامبي واستمرار تحدّي السلطات لأحكام القانون الدولي. وقد أدانت عزله المطوّل وحرمانه من التواصل مع أسرته أو محاميه، مجددةً الدعوة إلى التنفيذ الكامل لرأي الفريق العامل رقم 65/2018، الذي يطالب بالإفراج الفوري عنه ومنحه تعويضًا مناسبًا.

ويأتي هذا التدخل بعد سنوات من المناصرة المستمرة. ففي مايو/ أيار 2018، وبعد وقت قصير من اعتقال السيد سامبي على خلفية اتهامات لا أساس لها تتعلق بالإخلال بالنظام العام، أحالت الكرامة قضيته إلى الفريق العامل، موثّقة الدوافع السياسية الكامنة وراء احتجازه.

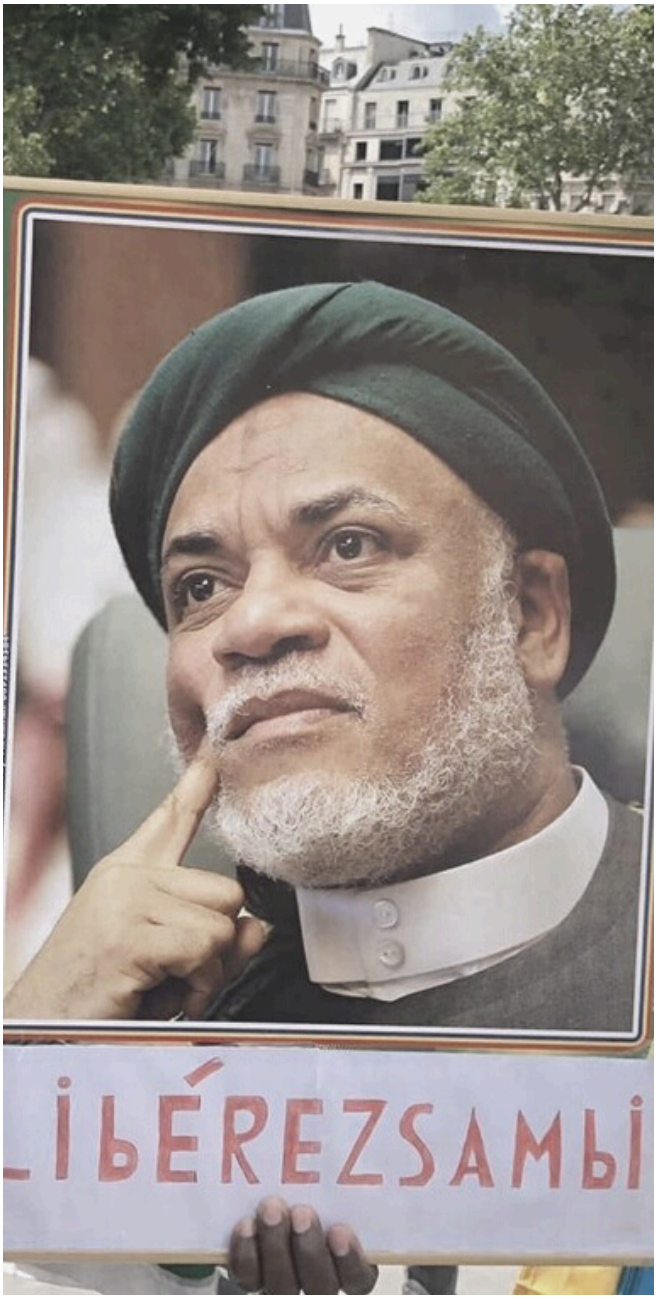

لافتة في وقفة احتجاجية بباريس تطالب باطلاق سراح الرئيس محمد سامبي المحتجز تعسفيا منذ 18 مايو/أيار 2018.

وفي ديسمبر 2018، أصدر الفريق العامل رأيه رقم 65/2018، معلنًا أن احتجازه تعسفي، وداعيًا السلطات القمرية إلى الإفراج عنه فورًا وتوفير جبرٍ مناسب للضرر.

ورغم إخفاق السلطات في تنفيذ هذا الرأي، واصلت الكرامة الضغط من أجل المساءلة، وقدّمت عدة مذكرات متابعة إلى الفريق العامل، أبرزت فيها غياب الرقابة القضائية، وحرمانه من التواصل مع أسرته، وتدهور حالته الصحية. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، وبعد محاكمة وُصفت على نطاق واسع بأنها ذات دوافع سياسية وغير عادلة، حُكم على السيد سامبي بالسجن مدى الحياة. وقد أدانت الكرامة هذا الحكم بشدة، مؤكدةً من جديد الطابع الملزم لرأي الفريق العامل رقم 65/2018 والحاجة العاجلة إلى الإفراج عنه.

وفي ديسمبر/ كانون الأول 2024، وقبيل فترة انتخابية متوترة في جزر القمر، دقّت الكرامة ناقوس الخطر إزاء العزل التام المفروض على السيد سامبي، ووصفت ذلك بأنه اعتداء على سلامته الجسدية والنفسية.

ومن خلال التوثيق الدقيق، والمناصرة، والانخراط المستمر مع الآليات الدولية، توقن الكرامة بأن قضية السيد أحمد سامبي ستظل رمزًا قويًا للنضال من أجل العدالة وحماية حقوق الإنسان في جزر القمر.

بؤرة تركيز

عندما تقوّض سياسات مكافحة الإرهاب الحقوق الأساسية

مكافحة الإرهاب

على الصعيد الدولي، شكّلت قضية مكافحة الإرهاب، التي تتسم بتوترات حادة بين مقتضيات الأمن واحترام حقوق الإنسان، محورًا أساسيًا في عمل الكرامة منذ زمن طويل. وقد أظهرت القضايا التي تم توثيقها منذ تأسيس المنظمة قبل أكثر من عشرين عامًا، والمقدمة أمام آليات الأمم المتحدة، أن غياب تعريف عالمي واضح وملزم قانونيًا لمفهوم "الإرهاب" أتاح للعديد من الدول اعتماد أطر قانونية واسعة وفضفاضة، أصبحت بدورها مصدرًا رئيسيًا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، قدّمت الكرامة هذا العام تقريرًا موضوعيًا استجابةً للدعوة إلى تقديم مساهمات والتي أطلقها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، بهدف إدراج رؤية المجتمع المدني لهذه القضية في سياق تقريره الموضوعي المرتقب إلى مجلس حقوق الإنسان.

واستنادًا إلى أكثر من عشرين عامًا من الخبرة، وإلى الفحص الدقيق للحالات الفردية الموثقة في معظم الدول العربية، حدّد التقرير أنماطًا متكررة ومنهجية من الانتهاكات المرتبطة بتطبيق التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب.

مُثول فرنسوا بورغا أمام المحكمة الجنحية في إكس-آن-بروفانس بزعم تهم تتعلق بـ«الإشادة العلنية بالإرهاب». 24 أبريل 2025 - © S. B.-P.

وتشمل هذه الأنماط تجريم المعارضة السلمية، وتقييد عمل المجتمع المدني، وانتهاكات الحق في محاكمة عادلة، وممارسات تمييزية تستهدف جماعات محددة، وسوء استخدام آليات التعاون الدولي لأغراض قمعية.

ولا تقتصر هذه المخاوف على المنطقة العربية فحسب، بل تعكس اتجاهًا عالميًا أوسع. كما أشار تقرير الكرامة إلى أوضاع موثقة في أوروبا، أدت فيها تدابير مكافحة الإرهاب إلى فرض قيود غير متناسبة على الحريات الأساسية، وارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ووصم طويل الأمد لأفراد أو مجتمعات، غالبًا في غياب ضمانات قضائية فعالة.

ففي فرنسا، على سبيل المثال، سلّطت الكرامة الضوء على قضية عالم السياسة السيد فرانسوا بورغا، الذي جرت ملاحقته قضائيًا بتهمة "تمجيد الإرهاب" استنادًا إلى مقتطفات مجتزأة عن السياق من أحد أعماله الأكاديمية، ما يبرز المخاطر الناجمة عن التشريعات الفضفاضة للغاية، حيث تصبح الحدود الفاصلة بين التحليل النقدي والتحريض على العنف ضبابية على نحو خطير.

وفي ضوء هذه النتائج، طرحت الكرامة سلسلة من التوصيات القانونية، ودعت إلى اعتماد مفهوم محدد بدقة للإرهاب يقتصر على الأفعال التي تنطوي على عنف جسيم ضد الأشخاص، ويستبعد بوضوح أي خلط مع الممارسة المشروعة للحقوق والحريات الأساسية. كما شددت على ضرورة توفير ضمانات قوية لحماية العمل الإنساني، وكذلك عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والأكاديميين والمحامين وغيره من المهنيين القانونيين.